المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/01/2015

L'expert indépendant de l'ONU, Mohamed Ayat à Abidjan

Le nouvel expert indépendant de l'ONU sur la situation des droits de l'homme en Côte d'Ivoire, le marocain Mohamed Ayat, est depuis ce lundi, à Abidjan, où il a été reçu par le Garde de Sceaux, Gnénéma Mamadou Coulibaly.

"C'est ma première mission en Côte d'Ivoire. C'est une mission de prise de contact pour être informé. Mission où j'écoute plus que je ne parle", a fait savoir, M. Ayat au terme de cette rencontre, ajoutant qu'il a été "bien briefé" sur la situation des droits de l'Homme en Côte d'Ivoire et que celle-ci est "en progression". "Je suis là pour faire avancer le processus", a-t-il conclu.

Le juriste marocain a été nommé le 6 novembre 2014 à Genève, expert indépendant des Nations unies sur la situation des droits de l'Homme en Côte d'Ivoire, en remplacement du sénégalais Doudou Diène (2011-2014).

Membre du **Conseil national des droits de l'Homme(CNDH),** l'expert marocain exerce notamment en tant que conseiller juridique de la Cour pénale internationale(CPI). Il est titulaire d'un doctorat d'Etat en droit à l'Université de Toulouse (France, 1979) et a déjà été membre élu du Comité des droits de l'Homme de l'ONU de septembre 2008 à août 2009.

http://www.ivoireactu.net/?page=article&id_actu=16653&session=1a6b4a837b421f087c1c615fb10d06c1

Cote d'Ivoire: Droits de l'homme - " Le processus est en bonne voie "

Mohammed Ayat, l'expert indépendant des Nations unies sur la situation des droits de l'homme en Côte d'Ivoire, a été reçu, hier, par le Président de la République, Alassane Ouattara.

Je suis au début de ma mission. Je viens surtout pour écouter. Dans un premier temps, on doit essayer de rencontrer les partenaires les plus importants et, notamment, bien sûr, au plus haut niveau de la Côte d'Ivoire. On a parlé de la situation des droits de l'homme dans votre pays et surtout du processus dans lequel je m'inscris pour essayer d'aider le pays à améliorer davantage le respect et la protection des droits de l'homme". C'est ce qu'a indiqué, hier, Mohammed Ayat, expert indépendant des Nations unies sur la situation des droits de l'homme en Côte d'Ivoire.

C'était au Palais présidentiel à l'issue d'un entretien avec le Chef de l'Etat, SEM. Alassane Ouattara. Le juriste marocain a pour mission d'aider au renforcement des capacités de la Côte d'Ivoire au niveau des droits de l'homme. Avant sa rencontre avec le Président Ouattara, il a été reçu par le Garde des Sceaux, ministre de la Justice, des Droits de l'homme des Libertés publiques, Mamadou Gnénéma Coulibaly, à son cabinet.

«Les droits de l'homme en Côte d'Ivoire sont certainement en progression... Il me semble que le processus est en bonne voie», a déclaré Mohammed Ayat au terme de cette rencontre. Poursuivant, il a indiqué : «Bien sûr, dans une situation de post-conflit, il y a toujours des difficultés à avancer. Mais je crois que la bonne volonté est là».C'est la première visite que ce dernier effectue dans le pays. «Une visite d'imprégnation», dira le ministre Gnénéma Coulibaly. «Nous avons essayé de lui donner le maximum d'informations pour lui permettre de bien embrasser sa mission et d'être efficace sur le terrain», a indiqué le Garde des Sceaux.

La désignation du Marocain Mohammed Ayat comme expert international des Nations unies sur les droits de l'homme en Côte d'Ivoire, le 6 novembre 2014, à Genève (Suisse), a été unanimement approuvée par le Conseil des droits de l'homme, au Palais des Nations unies. Membre **du Conseil national des droits de l'homme du Maroc**, il est également conseiller juridique du procureur de la Cour pénale internationale (Cpi), Fatou Bensouda.

http://fr.allafrica.com/stories/201501130940.html

نيابة التعليم بوزان وجمعية الحنان واللجنة الجهوية لحقوق الانسان في يوم دراسي حول التربية الدامجة

10 30 7/8

محمد حمضي

قالت النائبة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بوزان عزيزة الحشالفة « إن تجربة ادماج الأطفال في وضعية إعاقة بنيابة وزان لازالت جنينية وتعرف مجموعة من الصعوبات وتتطلب مجهودا كبيرا من أجل تعزيز ولوج هذه الفئة من الأطفال الى تعليم دامج يعتمد أساليب وتقنيات وأدوات علمية لتحديد الاحتياجات التربوية للأطفال في وضعية إعاقة وفقا للالتزامات الوطنية والمواثيق الدولية ».

وأضافت نائبة التعليم خلال اليوم الدراسي المنظم يوم الخميس 11 دجنبر بشراكة بين نيابة وزارة التربية الوطنية وجمعية الحنان للتنمية وإدماج الأطفال في وضعية إعاقة، واللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال، وبدعم من المجلس الإقليمي، تحت شعار «التربية الدامجة ...أية مقاربة ! (أضافت) « إن دستور 2011 أكد في مادته 34 على التزام السلطات العمومية بوضع وتنفيذ سياسات لإعادة تاهيل الأشخاص الذين يعانون إعاقة جسدية حسية وحركية وذهنية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها « .

هذه الفعالية التربوية\الحقوقية التي تزامن تنظيمها مع تخليد المجتمع الدولي لليوم العالمي لحقوق الانسان، وقبل أن يشرع المتدخلون من ملامسة الموضوع من زوايا عدة، انطلقت بجلسة افتتاحية ،تناول فيها الكلمة، محمد أنوار البوكيلي مبعوث وزارة التربية الوطنية، ومحمد حمضي عن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان، ونور الدين بنعلي عن جمعية الحنان، كلمات ثمنت مبادرة الشركاء ، ودعت الى ضرورة تقاسم وتوثيق نتائج وتوصيات هذا اليوم الدراسي .

العروض الخمسة التي تناولتها الجلستين حاولت ملامسة الموضوع في أبعاده المتنوعة. وهكذا محورت فاطمة المغاري الأستاذة بمركز مهن التربية والتكوين بتطوان عرضها حول « سيرورة نمو وادماج الأطفال في وضعية اعاقة، أية مقاربة وأية بيداغوجيا « . أما المداخلة الثانية التي تقدم بها الأستاذ محمد أنوار البوكيلي المكلف بوزارة التربية الوطنية بتدبير ملف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة فقد جاءت تحت عنوان « مكانة الطفل في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية « . أحمد العيداني عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال ، سلط الضوء في الأرضية التي تقدم بها على « دور المجلس الوطني لحقوق الانسان في حماية الأشخاص في وضعية إعاقة « . أما الدكتور عثمان أحمياني فقد جاءت مداخلته تحت عنوان « ذوي الاحتياجات الخاصة والادماج بين المواثيق الدولية وما يفرزه الواقع». من جهته تناول سليمان العمراني الفاعل المدني بجمعية حنان بتطوان موضوع « الانتقال من التربية الخاصة الى التربية الدامجة« .

ولأن تجربة نيابة وزان في موضوع التربية الدامجة لازالت جنينية، كما جاء ذلك على لسان النائبة الإقليمية ، وللقفز على الصعوبات التي اعترضت تجارب سابقة واستفادة من هتراكم هذه التجارب ، فقد تابع الحضور تجربة في الموضوع قدمها الفريق التربوي لمدرسة للا فاطمة بمدينة شفشاون .

وقبل أن يسدل الستار على هذا اليوم الدراسي الهام الذي أغناه الطيف الذي تابع أشغاله بتدخلات ذات قيمة عالية ، تم التوقيع على اتفاقية شراكة تجمع بين نيابة وزارة التربية الوطنية بوزان، وجمعيتي حنان والبسمة اللتان تشتغلان على ملف الأطفال في وضعية اعاقة بوزان .

يذكر بأن هذا اليوم الدراسي الذي احتضن أشغاله مركز القرب الاجتماعي، تابع فعالياته خلية الأطر الإدارية بنيابة التعليم التي تسهر على هذا الملف ، ونساء ورجال المراقبة التربوية بنفس النيابة، ومديري ومديرات أزيد من 30 مؤسسة تعليمية بالإقليم بها فيها تلك الحاضنة لأقسام الدمج المدرسي، ونساء ورجال التعليم والمربيات الذين يسهرون على تعليم وتربية هذه الفئة من الأطفال، وقوس قزح من الجمعيات الحقوقية والمدنية، وجمعيات آباء وأمهات التلاميذ.

UNالندوة الصحفية لتقديم الملاحظات والتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل

التصريح الصحفي الخاص بـ:

تقديم الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل

لقد أقر المنتظم الدولي عدة آليات لحماية حقوق الإنسان وتتبع التزام الدول بتنفيذ مقتضيات المواثيق الدولية والاتفاقيات والعهود التي صادقت عليها، نجد من ضمنها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، التي تعد لجنة حقوق الطفل التي أنشئت سنة 1991 بموجب اتفاقية حقوق الطفل إحداها. وعلى هذا الأساس تدعى الدول الأطراف في الاتفاقية إلى دورة لجنة حقوق الطفل، لعرض تقاريرها وللرد على أسئلة اللجنة وإعطاء معلومات إضافية، على أن تصدر عن اللجنة ملاحظات ختامية وتوصيات، تكون الدول ملزمة بالتعريف بها ونشرها على نطاق واسع، مع تبليغ لجنة حقوق الطفل في التقارير الموالية بما اتخذته من إجراءات لتطبيق تلك التوصيات.

واعتبارا لأن المغرب دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، فإنه في شهر شتنبر 2014 عقدت لجنة حقوق الطفل دورتها 67، وخلالها تم فحص التقريرين الحكوميين حول كل من الاتفاقية والبروتوكول؛ وعلى مدى يومين دار نقاش وحوار بين وفد الحكومة المغربية وأعضاء وعضوات لجنة حقوق الطفل، انتهى بإصدار هذه الأخيرة لملاحظاتها وتوصياتها الختامية، التي تشكل موضوع هذه الندوة الصحفية.

الملاحظات الختامية:ويتضمن هذا التصريح الصحفي أهم التوصيات التي ارتأينا في الجمعية إثارتها، والتي تستوجب من الدولة العمل على الاستجابة لها وانفاذها.

أولا: وفد الحكومة المغربية: (أنظر لائحة الوفد في الملف)

أشارت اللجنة إلى أن وفد الحكومة كان رفيع المستوى ومتعدد القطاعات، وقدم ضمانات على الإرادة السياسية للحكومة المغربية لإجراء الإصلاحات، والتغلب على التحديات وتقوية التعاون مع هيئات حقوق الإنسان.
ونحن في الجمعية نسجل من جانبنا أن وفد الحكومة المغربية كان هاما، من حيث تواجد وزير ووزيرة ضمن تشكيلته، إضافة إلى حضور قطاعات حكومية هامة لها صلة بشؤون الطفولة (العدل، الصحة، التعليم،...). غير أنه لا يفوتنا أن نبدي الملاحظات التالية:
- كان ضروريا جدا مناقشة تقرير الوفد المغربي بحضور وزراء من قطاعات هامة وحيوية، لها صلة وثيقة بحقوق الطفل الأساسية، نذكر منهم وزير العدل، وزير الصحة، وزير التعليم؛
- كان من الأجدر إعطاء رئاسة الوفد، ومسؤولية تدبير الحوار للسيد المندوب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان؛ ففي إطار تتبعنا لمجريات الحوار وتدبيره من طرف السيدة وزيرة التضامن والأسرة والطفولة، سجلنا بأسف كبير، النزعة التحكمية والابتعاد عن المقاربة الحقوقية، والتقوقع في المقاربة السياسية.

ثانيا: تدابير المتابعة التي اتخذتها الدولة الطرف والتقدم المحرز:

في هذا الباب، أعربت لجنة حقوق الطفل عن ترحيبها باعتماد المغرب مجموعة من التدابير التشريعية، التي كانت موضوع إصلاحات (قانون الجنسية، مدونة الأسرة، قانون المسطرة الجنائية...)؛ كما رحبت بنوع من التقدير بتصديق المغرب على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات، وبالتدابير المؤسسية والسياساتية

ثالثا: دواعي القلق الرئيسية والتوصيات:

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/01/14/france-maroc-ump_n_6464344.html

مثل هذا القسم الجزء الأكبر من وثيقة الملاحظات الختامية، والذي كشفت فيه اللجنة الاختلالات ومواطن النقص الأساسية وأقرت فيه أهم التوصيات، وقد شمل هذا الجزء ما يلي:

- تدابير التنفيذ العامة.
- التوصيات السابقة للجنة.

وفي هذا الصدد أكدت اللجنة على ضرورة التنفيذ الكامل للتوصيات التي لم تنفذ أو التي لم تنفذ بشكل كاف.

التحفظات:

فقد سجلت اللجنة أسفها على تعويض تحفظها حول المادة 14 بإعلان تفسيري، وطالبت اللجنة الحكومية المغربية بسحب هذا الإعلان التفسيري الذي يؤثر سلبا على إعمال المادة 14.

التشريعات:

ذكرت اللجنة بأن دستور 2011 يقر بسمو الاتفاقيات الدولية، وبالتقدم المحرز وبالإصلاحات التشريعية، ثم أكدت على انشغالاتها وقلقها بشأن:

- غياب قانون شامل عن الطفل؛
- استمرار وجود أحكام كثيرة في مدونة الأسرة تنطوي على تمييز في حق الفتيات وتبقي على تمييز شديد بين الجنسين؛
- الافتقار إلى الإنفاذ الفعلي للتشريعات القائمة المتعلقة بالأطفال، وذلك أساسا بسبب قلة الموارد وضعف الرقابة.

وقد أوصت اللجنة بضرورة ملاءمة التشريع المغربي وخاصة مدونة الأسرة واتفاقية حقوق الطفل، وإلغاء الأحكام التمييزية مثل تعدد الزوجات وأحكام الميراث، كما أوصت بأهمية وضع قانون خاص يشمل جميع مجالات الاتفاقية...

السياسات والاستراتيجيات الشاملة:

سجلت اللجنة أوجه القصور المختلفة في خطة العمل الوطنية للطفولة 2006 ـ 2015، وخصوصا عدم تخصيص ميزانية لتنفيذها...؛ فيما أوصت الدولة بالحرص على أن تشمل السياسة *** لحماية الطفولة في كل المجالات التي تغطيها الاتفاقية وكذلك جميع الأطفال، والعناية الخاصة بالأطفال أشد ضعفا وحرمانا، وأن تكون هذه السياسة بشراكة مع المجتمع المدني، وأن تخصص لها الموارد اللازمة.

التنسيق:

سجلت لجنة حقوق الطفل استمرار ضعف التنسيق في تنفيذ الاتفاقية، وضعف الموارد البشرية والتقنية، وانخفاض حصة الميزانية المخصص للوزارة المكلفة بالتنسيق، إضافة إلى عدم وجود سلطات تنسيق على الصعيدين الإقليمي والمحلي؛ لذلك فإنها أوصت أن تنسق الدولة بفاعلية وكفاءة تنفيذ جميع أحكام الاتفاقية، وأن توفر الموارد اللازمة لهيئة التنسيق، وأن تعمل على خلق هيئات إقليمية ومحلية لهذا الغرض.

تخصيص الموارد:

لاحظت اللجنة غياب آلية محددة لتعقب الأموال المخصصة لتنفيذ الاتفاقية، فأوصت بانتهاج نهج يراعي حقوق الطفل لدى وضع ميزانية، التي يجب أن تراعى فيها الشفافية وتقوم على المشاركة، مع اتخاذ تدابير فورية لمكافحة الفساد وتعزيز القدرات المؤسساتية لكشفه والتحقيق فيه ومحاكمة مرتكبيه بفعالية.

الرصد المستقل:

سجلت اللجنة التأخير الحاصل بشأن إنشاء آلية رصد مستقلة، وأوصت باعتماد قانون، على وجه السرعة، يعادل آلية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لإرساء آلية محددة لرصد حقوق الطفل يمكنها تلقي شكاوى الأطفال والتحقيق فيها.

التعاون مع المجتمع المدني:

لاحظت اللجنة أن منظمات المجتمع المدني لا تستشار إلا لأغراض محددة، وأن نظام تمويل المشاريع يمنع المنظمات غير الحكومية من اتخاذ إجراءات مستدامة لفائدة الأطفال، وأوصت الدولة بتوحيد إطار التعامل مع منظمات حقوق الطفل عند وضع القرارات والمشاريع المتعلقة لأطفال وتنفيذها وتقييمها.

حقوق الطفل وقطاع الأعمال:

لفتت اللجنة انتباه الدولة إلى غياب اعتماد تدابير لحماية الأطفال من انتهاكات لحقوقهم في سياق الأنشطة السياسية، وأوصت بإنشاء آليات رصد للتحقيق في انتهاكات حقوق الطفل وجبر الأضرار المترتبة عنه، وتنظيم حملات توعية لمنع سياحة الجنس مع الأطفال، وتعزيز التعاون الدولي في هذا الإطار.

المبادئ العامة (المواد 2، 3، 6، 12 من الاتفاقية)

عدم التمييز:

سجلت اللجنة قلقها بشأن التمييز القانوني والفعلي في حق الفتيان والفتيات المولودين خارج إطار الزواج، واستمرار التفاوت بين الأقاليم وبين المناطق الريفية والحضرية، وكذا استمرار التمييز في حق الأطفال ذوي الإعاقة.

مصالح الطفل الفضلى:

سجلت اللجنة أن زواج الأطفال المبكر وبالإكراه، ووضع الأطفال في مؤسسات الرعاية، واللجوء إلى التدابير السجنية في التعامل مع الأطفال الجانحين، أمور لا تزال تتعارض مع المصالح الفضلى لكثير من الأطفال، وأوصت على جعل مصالح الطفل الفضلى تتصدر قائمة الأولويات.

احترام آراء الطفل:

سجلت اللجنة قلقها بكون معايير الأهلية في برلمان الطفل لا تجعل البرلمان يمثل جميع الأطفال، وأوصت بإعادة النظر في تلك المعايير وانتخاب برلمان بواسطة عملية ديمقراطية ويمثل أطفال جميع فئات المجتمع فعليا، وتنفيذ برامج وأنشطة توعوية لتشجيع مشاركة جميع الأطفال الجادة والقوية داخل الأسرة والمجتمع والمدرسة.

الحقوق والحريات المدنية (المواد 7، 8، 13، 17)

تسجيل الولادات / الأسماء والجنسية:

سجلت اللجنة أن 14% من الأطفال غير مسجلين، وأن آباء المهاجرين وملتمسي اللجوء يواجهون صعوبات في الحصول على شهادات الميلاد؛ وقد أوصت باتخاذ تدابير لإصلاح قانون الجنسية، وتسجيل جميع الأطفال المولودين على أراضيها بغض النظر عن وضع الوالدين وإقامتهم القانونية، وتوفير شهادات الميلاد، كما أوصت بالنظر في التصديق على اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام 1961.

العنف ضد الأطفال (المواد 19 و24 (3) و28 (2) و 34 و37 (أ) و39)

العقوبة البدنية:سجلت اللجنة قلقها باستمرار سوء المعاملة في مراكز الشرطة ولا سيما أطفال الشوارع، وأوصت بضرورة التحقيق في حالات سوء المعاملة ومقاضاة مقترفيها؛ كما أكدت على ضرورة توفير الدولة التدريب المناسب لموظفي إنفاذ القانون على معايير حقوق الطفل، وتجهيز كل مؤسسات الاستقبال ومراكز احتجاز الأطفال بآلات التصوير لكشف أي اعتداء وتوفير آليات التظلم مع مساءلة ومعاقبة الجناة.

سجلت اللجنة قلقها بأن العنف في دور الأطفال وغيرها من المؤسسات الحكومية هو الإجراء التأديبي المستخدم في معظم الأحيان؛ لهذا أوصت بوجوب حظر العقوبات البدنية في جميع الأماكن صراحة، وبوضع برامج مستمرة للتثقيف العام والتوعية والتعبئة الاجتماعية عن الأضرار المترتبة على العقوبة البدنية، أو اتخاذ تدابير عملية لتغيير المواقف والتقاليد والسلوكات التي تبرر في الغالب العنف المنزلي خاصة على الفتيات.

الاستغلال والاعتداء الجنسيان:

وإذ رحبت اللجنة بإلغاء المادة 475 من القانون الجنائي، فإنها سجلت أن الدولة لم تتخذ أي تدابير بخصوص تطليق الفتيات اللائي أكرهن على الزواج قبل إلغاء تلك المادة، وأن السياحة الجنسية تزايدت؛ موصية بمعاملة الأطفال المعرضين لأي شكل من أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي، معاملة الضحايا وألا يعرضوا أبدا لعقوبات جنائية.

الممارسات الضارة:
سجلت اللجنة قلقها بشأن ازدياد الزواج المبكر، وأوصت بالامتناع عن خفض الحد الأدنى للزواج إلى 16 سنة، واتخاذ تدابير فعالة من أجل وضع حد للزواج المبكر والزواج بالإكراه.

البيئة الأسرية والرعاية البديلة (المواد 5، 9، 11، 18 (1و2)، 20، 21، 25، 27 (4))

البيئة الأسرية:

عبرت اللجنة عن قلقها إزاء تحريم العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج، وما ينتج عنه من التخلي على عشرات الرضع كل يوم؛ وأوصت بإلغاء المادة 49 من القانون الجنائي وتقديم الدعم للأمهات العازبات لرعاية أطفالهن؛ كما أوصت باتخاذ تدابير لتقليص مدة بقاء الأطفال في المؤسسات، ونقل الأطفال المهملين من المستشفيات على جناح السرعة وضمان إمكان إيداعهم في إطار شبيه بالأسرة.

تدابير الحماية الخاصة (المواد 22، 30، 32، 33، 35، 36، 37 (ب و د)، 38، 39، 40)

الأطفال المهاجرون وملتمسو اللجوء واللاجئون:

فقد سجلت اللجنة قلقها بشأن إبعاد الأطفال غير المصحوبين إلى الحدود، والقبض على أطفال لاجئين وملتمسين للجوء واحتجازهم، وتدهور الظروف الصحية للأطفال في مراكز استقبال المهاجرين؛ بينما أوصت بالتعجيل باعتماد إطار قانوني مؤسساتي يكفل احترام الأطفال بلا مرافق والمهاجرين وملتمسين اللجوء واللاجئين.

الاستغلال الاقتصادي بما فيه عمل الأطفال:

أطفال الشوارع:أوصت اللجنة باتخاذ تدابير فورية وحازمة لانتشال الفتيات العاملات خادمات المنازل من ظروف العمل الظالمة وتوفير التعليم لهن، والسهر على تطبيق القوانين التي تحظر تشغيل الأطفال دون سن 15، وتدعيم تفتيش العمل وتمكين المفتشين قانونيا من دخول المنازل الخاصة، كما دعت الدولة للنظر في التصديق على اتفاقية منظمة العمل رقم 189.

لاحظت اللجنة أن عدد الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع يتزايد باستمرار، وعدم وجود بيانات دقيقة عنه.

إقامة عدالة الأحداث:

عبرت اللجنة عن قلقها كون نظام قضاء الأحداث ما يزال مبنيا على العقاب عموما، إذ يحتجز الأطفال فترات طويلة قبل المحاكمة، وغالبا ما يكون الاحتجاز هو الخيار الأول، وقد أوصت اللجنة بعدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا عند الضرورة القصوى، وضمان تقديم مساعدة قانونية مؤهلة ومستقلة للأطفال الجانحين، وتشجيع التدابير البديلة للاحتجاز، ووضع برامج إدماج اجتماعي ممولة تمويلا كافيا.

التصديق على الصكوك الدولية:

بهذا الصدد، أوصت اللجنة الدولة بالتصديق على الصكوك الأساسية، وضمنها البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

المتابعة والنشر:

أوصت اللجنة الدولة المغربية بأن تتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان تنفيذ التوصيات وإشاعتها بلغات البلد.

خـلاصات:

- إن كل الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل تكشف الاختلالات والانتهاكات التي تطال حقوق الطفل بالمغرب، والتي ما فتئت الجمعية تنبه إليها؛ كما تؤكد المطالب الأساسية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي سبق أن ضمنتها في مذكراتها وبياناتها وتقاريرها، من قبيل إقرار قانون خاص بالطفل، وملاءمة التشريعات ومعايير حقوق الطفل، وعدم إفلات منتهكي حقوق الطفل من العقاب، وإقرار آلية وطنية، وتوفير الميزانيات الكافية وإشراك المجتمع المدني في وضع السياسات.
- الحكومة المغربية وفقا لالتزاماتها ملزمة بالتعريف والنشر الواسع للتوصيات، واتخاذ كل التدابير والإجراءات لتنفيذها.
- **المجلس الوطني لحقوق الإنسان معني بإطلاق مبادرة ومسلسل إرساء آلية الرصد المستقل.**
- المؤسسة التشريعية لها مسؤولية التفاعل مع التوصيات، فيما يتعلق بإقرار قانون خاص بالأطفال وملاءمة التشريعات ومقتضيات الاتفاقية.
- المجتمع المدني معني بالمساهمة في النشر والتعريف بالتوصيات وتتبع تنفيذ التوصيات.
- الإعلام معني بأن يلعب دورا رياديا في مسلسل التوعية، وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل.

حقائق جديدة تكشفها رسالة زوجة المهندس المتهم في ما يعرف بكارثة عمارة بوركون

كشفت رسالة موجهة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، عن الظلم والحيف الذي يطال المهندس المعماري محمد نزيه؛ والمتهم في ملف ما يُعرف بـ"كارثة بوركون"، مستندة على معطيات اعتبرت أنها "توضح بالملموس عدم اختصاص المهندس في تسليم رخصة السكن لمالك العمارة"، ومستنكرة "سجنه رفقة آخرين في محاولة لاعتبارهم أكباش فداء للمسؤولين الحقيقيين المتواجدين خارج القضبان".

واعتبرت زوجة المهندس، محررة الرسالة التي يتوفر الموقع على نسخة منها، سجن زوجها خارج الضوابط القانونية، ونقلت في رسالتها إقرار زوجها أمام كل من الضابطة القضائية وقاضي التحقيق، بإنجازه التصميم لبناء طابق علوي رابع مزدوج (دوبليكس) سنة 1999؛ بعد أن أدلى مهندس في الإسمنت المسلح، مالك مكتب للدراسات، بشهادة أشّر فيها بأن البناء الجديد لا يحتاج إلى تدعيم، وأن البناية الجديدة لا تمسّ سلامة البناية الأصلية؛ وبناء عليه مَنح زوجها مالك العمارة رخصة البناء، وهي الرخصة التي لا تعني الترخيص ببداية إسكان المواطنين العقار، تشير المعنية في رسالتها.

وأشارت زكية عفيف (زوجة المهندس)، في نفس الرسالة، إلى نفي صاحب مكتب الدراسات لدى استجوابه من طرف الضابطة القضائية لإصداره للشهادة، رغم "اعترافه بأنه باشر عمله بمكتب الدراسات سنتي 1999 و2000"، مما يطرح أكثر من شكوك؛ خاصة في ظل عدم استجوابه من طرف قاضي التحقيق بالمرة، الشيء الذي جعله إلى حد اللحظة في حال سراح، عكس حال زوجها نزيه محمد الذي تقول زوجته إنه لم يرتكب أي مخالفة.

وأكدت زكية على عدم تقادمية الملف؛ الذي لم ينجز فيه زوجها لشهادة معاينة مطابقة الأشغال للتصميم المرخص، والتي تعتبر وثيقة إجبارية تخوّل الحصول على رخصة إسكان المواطنين، مستطردة في رسالتها بأن لجنة زارت العمارة وعاينت مجموعة من المخالفات، منها إضافة مالك العمارة طابقاً سادساً، واستغلاله كسكن لمواطنين تحت أنظار المختصين في مراقبة البناء منذ 2000، في مخالفة ل "الفصل 55 من مدونة التعمير"؛ والذي يقتضي بأن يبقى العقار خالياً عندما لا تمكّن السلطات المختصة مالكه من رخصة السكن.

ونفت زكية في رسالتها المسؤولية عن زوجها في بناء الطابق الثالث والرابع بدون رخصة وبطريقة عشوائية، و عن الإصلاحات التي كانت تباشر من 12 عائلة كانت تقطن بالعمارة، والتي خصت المراحيض وأنانيب المياه وتسرّب المياه العادمة، كما أشارت إلى أن الانهيار حدث "نتيجة هدم في الواجهة، حيث حدث ثقب متمثل في مترين، إضافة إلى الهدم الهستيري المباشر من قبل عامل البناء، وإزالة ركيزة من أحد المحلين التجاريين بسفلي العمارة 27".

وطالبت الرسالة أحمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إجراء تحقيق في النازلة ومسايرة البحث عن الحقيقة والحيلولة "دون اعتقال الأبرياء ومنهم زوجها" الذي يتابع بالفصلين 432 و 433 من القانون الجنائي، من أجل جنح القتل والجروح غير العمدية بعدم مراعاة النظم والقوانين الجاري بها العمل، والفصل 366 من القانون ذاته من أجل شهادة تتضمن وقائع غير صحيحة.

يشار أن ملف ما يعرف بكارثة حي بوركون بالدار البيضاء؛ قد عرف خلال يوليوز الماضي وفاة 23 شخصاً بعد سقوط ثلاث عمارات؛ وقد تمّ عرض عشرة متهمين على القضاء، بينهم سبعة في حالة اعتقال احتياطي، بينهم المهندس المعماري محمد نزيه، ومسؤولة عن تراخيص البناء، حيث لم يصدر القضاء بعد أحكامه في هذا **الملف**.

http://www.akhbarona.com/social/104709.html

المعتقل عصام الكمراني عرضة للمضايقات رغم العهود المقطوعة له

لم يدم استبشارنا بالمرصد ولا استبشار معتقل الحق العام الصحراوي عصام الكمراني وعائلته بانتهاء معركته ضد الممارسات العنصرية والحاطة من الكرامة الانسانية والهاضمة لكافة حقوقه طويلا

فبعد 43 يوما متواصلة من حرب الامعاء الفارغة رغم ما يعانيه المعتقل من مرض الكلى المزمن ودخوله في حوار افضى بتعهد الادارة وقف كافة اشكال المضايقات ضده و تمتعه بكافة حقوقه والاستجابة لمطالبه المشروعة الا ان هذه الاخيرة قد دأبت على نكث عهودها وموظفيها يأبون العيش دون ساديتهم وكأن الهواء الذي يستنشقونه لا يستمدونه الا من مستنقع انتهاك كرامة السجناء نزلاء تلك المؤسسة السجنية

فقد اقدم رئيس المعقل المدعو طارق الدكالي و الموظف بنفس المؤسسة السجنية العربي العلوي رفقة زميل لهم صبيحة يوم الاحد 11 يناير 2015 على الاعتداء على المعتقل الصحراوي الكمراني عصام و المعروف ان هؤلاء كانو موضوع شكاية سابقة لنفس المعتقل

الاعتداء الجديد الذي تعرض له معتقل الحق العام الصحراوي عصام الكمراني والذي حدث فجر يوم الاحد حيث اقتحم الموظفين السالفي الذكر وهم في حالة سكر بين زنزانة المعتقل على الساعة الخامسة صباحا متوجهين له بكيل من السب والشتم المرفوق بالاعتداء البدني دونا عن باقي نزلاء تلك الزنزانة وما رافق ذلك من عبارات التهديد و الوعيد و تحدي المعتقل و من يقف بجانبه كناية بالمرصد الاعلامي الصحراوي لتوثيق انتهاكات حقوق الانسان الذي يحمل على عاتقه كشف الانتهاكات و التشهير بها اينما حدثت حيث جاء على لسان احدهم مايلي : " هل تعرف ان اليوم ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال .... قل لمن تتقوى بهم ان يأتوا هنا من اجل مساعدتك ..."

وعليه يؤكد المرصد ان ما اقدم عليه هؤلاء الموظفين يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق السجناء وعلى رأسهم المعتقل عصام الكمراني و هو خرق واضح لميثاق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء بصفة خاصة (البند الاول من القاعدة السادسة و القاعدة 46و 48 و54 و القاعدة 55 من نفس الميثاق) و يوجز تلك الخروقات فيما يلي :

- فأولا اقتحام الزنزانة بوقت جد متأخر(الخامسة صباحا) يعتبر انتهاكا للسلامة النفسية للمعتقلين
- ثانيا المعاملة ألا انسانية التي عامل بها الموظفين المعتقل انتهاك مناقض لما يفترض بان يتصف به الموظفون من سلوك و اخلاق
- قيام اولئك الموظفون بفعلتهم تلك وهم يرتدون ازياء غير نظامية و في حالة سكر بين و واضح وجلي
- القيام بفعلتهم يوم عطلة اسبوعية والمتزامنة مع يوم عطلة وطنية مغربية تدعى عطلة ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال 11 يناير
- المعاملة العنصرية و الاستهداف المباشر للمعتقل دون سواه
- العبارات التهجمية ضد المعتقل و علاقته بالعالم الخارجي و بصفة خاصة علاقته بالتنظيمات الحقوقية و النشطاء السياسيين

و الجدير بالذكر ان المعتقل الصحراوي الكمراني عصام رقم الاعتقال 13890 سبق له ان اشتكى من العنصرية و المعاملة الغير اللائقة و الانتهاكات المنهجة و الممارسة ضده والتي بلغت حد التعذيب والاعتداء الجسدي حيث وضع شكاية بهذا الخصوص بتاريخ 1/12/2014 موجهة لكل من وزير العدل والحريات المغربي **و المجلس الوطني لحقوق الانسان** و الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بمدينة اكادير دون جدوى مما حدى بعائلة المعتقل الى اعادة تكرار ارسال تلك الشكاية لنفس تلك الجهات بغية تدخلها لرفع الظلم المفروض على ابنها و معاقبة المسئولين عن تلك الانتهاكات

http://www.adamir.net/%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%B1/

لاكاديمية الجهوية و اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ، تنظمان :حفلا تكريميا لفائدة التلميذات و التلاميذ المشاركين في الدورة الثانية لجائزة ناشئة الفكر الحقوقي

الداخلة–ابنيت العباسي–

عقب حفل تتويج المتفوقين في مسابقة "جائزة ناشئة الفكرالحقوقي" في نسختها الثانية برسم سنة 2014 بمدينة العيون بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان ، والمندرج في إطار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية الثلاث في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وترسيخ وإشاعة قيم التربية على المواطنة ، قامت اكاديمية الاكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لجهة وادي الذهب لكويرة و اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة –اوسرد ، تنظمان :حفلا تكريميا لفائدة التلميذات و التلاميذ المتفوقات و المتفوقين في الدورة الثانية لناشئة الفكر الحقوقي. وفي كلمة لمديرة الاكاديمية تكللت بها عقد حفل الاستقبال، أعربت مديرة الاكاديمية السيدة جيدة اللبيك عن عظيم سرورها وكبير انشراحها للتتويج الذي انتزعته الداخلة وتتمثل في المرتبة الثانية بسواعد ثلة من خيرة أبنائها. مذكرا بما بات يعرفه قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني من انفتاح على مجال حقوق الإنسان، ترجمته التربية على المواطنة كمادة دراسية.

المباراة الجهوية النهائية بين ستة وثلاثين تلميذا (36) عن كل جهة ، كما أوضح المتحدث أن الهدف من تنظيم هذه التظاهرة هو خلق أجواء من التواصل والمنافسة بين التلاميذ داخل المؤسسات التربوية والمساهمة في بلورة فكر حقوقي بالمنطقة.

من وجهة نظره، أوجز رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان السيد : محمد لامين السملالي ، المسابقة والتتويج الذي قطفته الداخلة بأنامل ابنتها ، فيما اعتبره بالخطوة البالغة الأهمية في إرساء ثقافية حقوقية حداثية ، وتربية خلاقة على المواطنة، تدحض كل المغالطات ، وتمأسس لممارسة حقوقية تشاركية مسؤولة.

وحول المسابقة ، تطرقت مداخلة عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان – لجهة وادي الذهب الكويرة – السيد : محمد لامين مراد ، إلى المراحل الثلاث التي همت أولاها الانتقاء الأولي على مستوى الثانويات بالجهات الجنوبية الثلاث، فيما ارتكزت المرحلة الثانية على الاقصائيات على مستوى كل إقليم، أما المرحلة الثالثة فقد عرفت تنظيم مباراة جهوية بين التلاميذ المتأهلين عن كل إقليم، وعلى مستوى كل جهة من الجهات الجنوبية الثلاث، ليتم بعد ذلك تنظيم المباراة الجهوية النهائية بين ستة وثلاثين تلميذا (36) عن كل جهة ، كما أوضح المتحدث أن الهدف من تنظيم هذه التظاهرة هو خلق أجواء من التواصل والمنافسة بين التلاميذ داخل المؤسسات التربوية والمساهمة في بلورة فكر حقوقي بالمنطقة.

و في الأخير تم تكريم مدراء الثانويات و أساتذة الفلسفة و التلاميذ المشاركين

http://dakhlaalrai.com/article.php?news=1580

الاستثناء المغربي يبلغ اللجوء والهجرة

من أجل التعاطي مع موضوع خطير مطروح بشكل يومي على المستوى العالمي. انّه موضوع الهجرة والمهاجرين وهو يعني المغرب من منطلق أنّه «كان دائما أرضا للهجرة استقبالا وعبورا»، كما ذكّر بذلك جلالة الملك محمّد السادس.

لا يختلف اثنان على أهمية الموضوع الذي يعني مئات آلاف البشر، بل الملايين منهم، كما يعني المغرب. لذلك، وضع «**المجلس الوطني لحقوق الانسان**» تقريرا طويلا عن «الاجانب وحقوق الانسان في المغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة». وما لبث جلالة الملك أن اطلع على التقرير معطيا اشارة الانطلاق لمباشرة اعتماد سياسة جديدة تليق بالانسان المغربي وتليق ايضا بالذين يأتون الى المغرب كلاجئين معدومي الحال أحيانا أو كمتقاعدين من هذا البلد الاوروبي أو ذاك.

وقّر جلالة الملك محمّد السادس الاطار العام الذي يفترض أن يحدّد أي سياسة جديدة تخص الهجرة والمهاجرين «مؤكّدا اقتناع جلالته الراسخ بأنّه يجب التعاطي مع اشكالية المهاجرين والوافدين على المغرب، وهي اشكالية موضع انشغالات مشروعة، كما هي احيانا موضوع نقاش وجدال واسعين، بطريقة انسانية وشاملة مع الالتزام بمقتضيات القانون الدولي ووفق مقاربة متجددة متعددة الاطراف».

من يقرأ بتمعّن التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الانسان وما صدر عن جلالة الملك محمّد السادس بعد اطلاعه عليه يُفاجأ، أوّل ما يُفاجأ بأن الاصلاحات في المغرب لم تعد تقتصر على الداخل. ما يُفاجئ في التقرير أن الاصلاحات، التي باشر العاهل المغربي في تطبيقها والتي توّجت بدستور جديد وانتخابات عامة على اساس هذا الدستور ثمّ تشكيل حكومة برئاسة زعيم الحزب الذي لديه أكبر عدد من المقاعد في مجلس النوّاب الجديد، تستهدف أيضا حماية كلّ مقيم على أرض المغرب...حتى من كان في وضع غير قانوني.

من هذا المنطلق، جاء في بيان صادر عن الديوان الملكي أن التقرير «أبرز الرصيد العريق لبلادنا كأرض لاستقبال المهاجرين بفعل العلاقات التاريخية التي تجمع المغرب بالبلدان الافريقية جنوب الصحراء، كما تناول الاطار القانوني والدولي الذي ينظّم اقامة الاجانب في المغرب، لاسيما منه دستور المملكة الذي يضمن مبدأ عدم التمييز وحقّ اللجوء والمساواة في الحقوق بين المواطنين المغاربة والاجانب».

نعم، ان التقرير يتحدّث عن «حق اللجوء» و«المساواة في الحقوق بين المواطنين المغاربة والاجانب».

مثل هذا الكلام عن احترام حقوق المقيمين على الارض المغربية ليس غريبا، خصوصا اذا وضعناه في سياق الاصلاحات التي تشهدها المملكة، وهي اصلاحات تجعلها تعتمد الشفافية في كلّ المجالات. فالتقرير يقول صراحة للمغاربة ما هي المشاكل التي يعاني منها بلدهم في مجال الهجرة والمهاجرين. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، جاء في التقرير: «لا يمكن للمغرب، كبلد ينتمي الى القارة الافريقية التي تواجه تحدّيات التنمية وتعيش بانتظام على وقع ازمات سياسية ونزاعات مسلّحة، أن يظلّ بعيدا عن عواقب هذا الوضع المضطرب والمرشح للاستمرار». اضافة الى ذلك، ورد في التقرير «ان المغرب يعاني، بما لا يدع مجالا للشكّ من آثار السياسة الصارمة التي تعتمدها اوروبا لمراقبة حدودها الخارجية».

في النهاية، لا مجال للهرب من الواقع الجغرافي. ان المغرب جسر بين اوروبا وافريقيا. وهذا ما جعله يدخل «خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية». فالمغرب «أضحى ملتقى لديناميات متنوعة للهجرة، ما يجعل المملكة تتحول بشكل تدريجي لا رجعة فيه الى بلد متعدد الاجناس».

لم يترك التقرير جانبا من الجوانب المتعلقة بالهجرة والمهاجرين الا وعالجه بلغة جديدة تتناسب والتطورات التي يمرّ فيها العالم. غلب الجانب الانساني على المعالجة، خصوصا عندما يتعلّق الامر بحماية المهاجر غير الشرعي من العنف و«ضمان احترام مبدأ عدم الترحيل بصفة كونه حجر الزاوية في القانون المتعلّق باللاجئين كما تنصّ على ذلك المادة 33 من اتفاق جنيف للسنة 1951».

ذهب التقرير الى ابعد من ذلك. تطرّق الى مكافحة الاتجار بالاشخاص ودعا الى «منح الاجانب المقيمين في المغرب امكان المشاركة في الانتخابات المحلية اما بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل» وفقا لما ورد في الدستور المغربي. كذلك دعا الى اعطاء العمّال المهاجرين حقوقا نقابية بما في ذلك «ولوج المناصب الادارية ومواقع التسيير في النقابات التي ينضوون تحت لوائها».

لا شك ان تطبيق هذه التوصيات ليس ممكنا من دون حملة توعية في الداخل المغربي. ولذلك، دعا ذلك المجلس الوطني لحقوق الانسان وسائل الاعلام والصحافيين المغاربة الى الامتناع عن ممارسات معينة من بينها «الامتناع عن نشر أي خطاب يحثّ على عدم التسامح والعنف والحقد وكراهية الاجانب والعنصرية ومعاداة السامية والتمييز ازاء الاجانب».

ما يطرحه المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب يتلاءم مع طموحات المملكة التي استطاعت بالفعل أن تكون استثناء عربيا وافريقيا وأن تعدّ نفسها لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين من دون عقد. كلّ ما في الامر أن هناك قرارا بالانتماء الى العصر وليس العيش على هامشه. والواضح أن التقرير ذا المواضيع المتعددة الذي وضعه المجلس الوطني لحقوق الانسان جزء لا يتجزأ من هذا القرار الجريء الذي لا يتخذه الا اولئك الحكام الذين ينظرون الى المستقبل البعيد ويرفضون البقاء في اسر الماضي.

http://mohammedia24.com/news2458.html

Droits de l'Homme

Le Maroc a déclenché une dynamique irréversible

Loin de se contenter de déclarer des droits, le Maroc a déclenché une dynamique en matière de protection des droits de l'Homme qui ne faiblit pas, a souligné l'universitaire français, directeur des programmes de l'Observatoire des études géopolitiques (OEG), Christophe Boutin.

Dans l'éditorial du bulletin de l'OEG pour le mois de janvier, axé sur l'organisation à Marrakech du Forum Mondial des Droits de l'Homme (FMDH), M. Boutin note que le Maroc a consacré les droits et libertés dans sa Constitution de 2011, s'engageant à accorder aux conventions internationales la primauté sur le droit interne et à protéger et promouvoir les dispositifs des droits de l'Homme et du droit international humanitaire.

Le Royaume "renforce cette pratique conventionnelle", ne se contentant pas "de déclarer des droits, au contraire de tant de pays", relève-t-il, mettant en exergue la ratification par le Maroc de la Convention relative aux droits de l'enfant et de deux protocoles facultatifs ainsi que la création de l'Observatoire national des droits de l'enfant.

L'expert met l'accent également sur le souhait du Maroc "de ratifier le protocole facultatif de la Convention internationale contre la torture pour mettre en place un mécanisme national de prévention", ainsi que sur le lancement en mars 2014 par le Maroc, le Chili, le Danemark, le Ghana et l'Indonésie, de l'initiative mondiale pour la ratification de la Convention contre la torture.

Il a, en outre, rappelé que le Royaume "a constitutionnalisé le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), qui dispose de commissions régionales dont les membres sont majoritairement issus de la société civile, notamment d'ONG de défense des droits". A cet égard, l'expert indique que l'Organisation des Nations-Unies "a pu se féliciter du travail de la commission régionale des provinces du Sahara marocain et de sa collaboration avec ses envoyés".

"Contrairement à certains de ses voisins et à de trop nombreux pays de la région, le Maroc n'est pas fermé aux représentants onusiens des droits de l'Homme ou aux visites d'ONG internationales, quand bien même certaines montrent-elles certains préjugés persistants à l'encontre du Royaume", fait remarquer M. Boutin.

Concernant l'organisation en novembre dernier à Marrakech de la seconde édition du FMDH, l'universitaire français a rappelé que cet événement a réuni réseaux associatifs, experts et dirigeants politiques autour de 52 forums thématiques, dans un esprit d'ouverture et de liberté qui a permis de traiter "de sujets particulièrement sensibles".

"Le Royaume a joué la carte du pluralisme et de la liberté d'expression sans chercher à faire de cet événement international la vitrine d'un Maroc idéal", estime M. Boutin.

Autorité pour la parité

Les associations de défense des droits de la femme s'impatientent

Le texte de loi portant création de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination tarde à voir le jour. Le mouvement féminin s'impatiente et appelle à l'accélération de sa mise en œuvre afin de pouvoir se préparer aux futures échéances électorales.

Visiblement, le mouvement féminin doit encore prendre son mal patience. Et pour cause, la mise en place de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination n'est pas pour demain. Prévu initialement à la fin de l'année 2014, le projet de loi censé instituer cette instance tarde toujours à voir le jour. Si la ministre de la Solidarité, de la femme, de la famille, et du développement social, Bassima Hakkaoui, avait déjà souligné au «Matin» qu'aucun retard n'était accusé dans la mise sur pied de cette entité, expliquant que son département avait réussi le pari de préparer le texte dans les délais fixés par le plan législatif (2014-2015), les associations féminines, elles, dénoncent un retard inexplicable dans la mise en œuvre de ce projet pourtant finalisé. «On assiste aujourd'hui à une rétention de l'information. Nous n'avons aujourd'hui aucune information sur l'évolution du projet. Le ministère se mure dans le mutisme. Ce texte devrait pourtant être placé parmi les priorités du programme gouvernemental», estime Rabiaa Naciri, présidente de l'Association démocratique des femmes du Maroc. Les féministes ne voient pas d'un bon œil le retard dans la promulgation de cette loi dont l'entrée en vigueur était censée aussi donner plus de visibilité en matière de respect de l'approche genre dans la promulgation des lois, notamment celles en relation avec les élections. «C'est bien dommage, l'entrée en vigueur de cette loi nous aurait donné un indice sur le respect de la parité au niveau de toutes les lois élaborées depuis la promulgation de la Constitution de 2011», renchérit cette militante associative.

Un avis que partage Khadija Rebbah, coordinatrice du Mouvement pour la démocratie paritaire, qui voit dans ce retard un retour sur les acquis et la persistance d'un vide juridique qui risque de pénaliser la représentativité de la femme dans les instances législatives, surtout à l'approche des échéances électorales. «Trois projets de loi sont en cours d'élaboration et le principe de l'approche genre et de la discrimination positive n'y est pas respecté», renchérit-elle.

Rappelons que la mise en place de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination revêt une importance majeure dans la mesure où cette instance instituée par la Loi fondamentale a pour principale attribution de veiller au respect des droits et libertés prévus par l'article 19 de la Constitution. C'est dans ce sens que la Loi fondamentale octroie à la future entité des compétences très larges tout en laissant le soin à la loi de les déterminer avec précision. Le Conseil national des droits de l'Homme avait recommandé en 2012 la nécessité d'assurer l'indépendance et l'autonomie financière et de gestion de cette autorité. Cette indépendance implique l'absence de tutelle ou de pouvoir hiérarchique à son égard de la part du pouvoir exécutif, et ce afin de renforcer sa légitimité et sa crédibilité. ■

Yousra Amrani

Le projet de loi relative à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discriminations tarde à voir le jour.

Un texte à parachever !

L'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination verra-t-elle bientôt le jour ? En tout cas, on apprend que le projet de loi portant création de cette instance est prêt et a déjà été déposé au secrétariat général du gouvernement. Le texte a été, en effet, élaboré par une commission multidisciplinaire qui a examiné plus de 90 mémorandums émanant d'associations féminines, de formations politiques et syndicales et de plusieurs institutions nationales. Toutefois, le Chef du gouvernement qui présidait jeudi dernier la commission ministérielle en charge du plan «Ikram», n'a pas manqué de souligner la nécessité de parachever le projet de loi relative à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discriminations (APALD), pour permettre à cette instance constitutionnelle de voir le jour et s'acquitter de sa mission dans les meilleures conditions, de même qu'il a insisté sur l'impératif de se pencher sur les observations faites au sujet du projet de loi de lutte contre la violence à l'égard des femmes en vue de son prochain examen et adoption par le Parlement.

Travail domestique, la loi de la discorde

Une domestique nettoie les vitres d'une fenêtre | ArchivesUne domestique nettoie les vitres d'une fenêtre
Attendu depuis des mois, le projet de loi sur le travail des petites bonnes a été adopté par la Chambre des conseillers. Ses dispositifs sont loin de faire l'unanimité.
Cela fait deux ans, précisément en mars 2013, qu'un projet de loi interdisant le travail des petites bonnes a été déposé devant le parlement. En ce début de 2015, il a finalement été adopté par la chambre des conseillers mais doit être rediscuté et voté par la première chambre du parlement.Mais déjà, les ONG de défense des droits de l'Homme et plus particulièrement celle en charge des petites filles, comme l'association Insaf, ont eu la mauvaise surprise de voir que l'âge légal du travail des domestiques a été revu à la baisse. « Contrairement à l'avis du conseil économique et social qui préconisait un âge minimum de 18 ans, il a été décidé de le fixer à 16 ans. Ce qui risque encore une fois de repousser l'adoption du texte par la première chambre », précise M. Omar Kindi, de l'association Insaf.Il précise que le Maroc étant signataire des conventions internationales sur le travail des enfants est appelé à respecter l'âge légal du travail à savoir les 18 ans révolus. « Entre temps, les petites filles doivent suivre une formation à défaut d'être scolarisées », renchérit Mustapha Kassou, acteur associatif à Casablanca.La crainte quant au retard pris dans l'adoption du texte des ONG est justifiée par le fait que des fillettes sont exploitées à outrance dans les tâches domestiques, tandis que d'autres sont obligées, en milieu rural, de travailler dans des champs et autres besognes agricoles, ajoute M. Kassou.Abolition effectivell faut dire que la question du travail des petites bonnes a été au centre des débats depuis des mois. Le conseil national des droits de l'Homme était saisi du dossier et a émis un avis qui aurait dû servir de base de travail pour le législateur. Pour le CNDH, «la question de l'abolition effective du travail des enfants, doit être abordée à la lumière de plusieurs paramètres, notamment, les engagements conventionnels du Maroc dans le cadre de la mise en œuvre des conventions 138 et 182 de l'OIT ainsi que la convention relative aux droits de l'enfant, la mise en œuvre des articles 31 et 32 de la constitution».Le CNDH considère que la nature et les conditions dans lesquelles s'exerce le travail domestique, au moins dans le contexte marocain, sont susceptibles de nuire à la santé, à la sécurité ou à la moralité de l'enfant, au sens du paragraphe (d) de l'article 3 de la convention 182 de l'OIT sur les pires formes de travail des enfants. Partant de ces éléments juridiques, le CNDH, qui rappelle l'objectif de l'abolition effective du travail des enfants, prévu à l'article 3 de la convention 189, recommande de fixer l'âge minimum d'admission au travail domestique à 18 ans. Une recommandation que le projet de loi adoptée par les Conseillers n'a pas reprise. De même qu'il a fixé le salaire minimum à 1500 Dh par mois, loin du SMIG.«Même si le texte prévoit des sanctions lourdes à l'encontre des employeurs ne respectant pas les dispositions du projet, il n'en demeure pas moins que ces mêmes dispositions sont en contradiction avec la loi sur l'âge minimum du travail et sur le salaire minimum », ajoute M. El Kindi.Selon certaines sources, elles seraient entre 60 000 et 80 000 filles âgées de moins de 15 ans exploitées comme petites bonnes. Un chiffre énorme qui en dit long sur le chemin encore à parcourir pour abolir cette pratique.

http://www.menara.ma/fr/actualit%C3%A9s/maroc/2015/01/13/1547315-travail-domestique-la-loi-de-la-discorde.html

LA RELEVE .ma
Le Quotidien d'Information Instantanée

Travail domestique, la loi de la discorde

Ajouté le 13 Janvier 2015 à 14:26

Lareleve.ma

Cela fait deux ans, précisément en mars 2013, qu'un projet de loi interdisant le travail des petites bonnes a été déposé devant le parlement. En ce début de 2015, il a finalement été adopté par la chambre des conseillers mais doit être rediscuté et voté par la première chambre du parlement.

Mais déjà, les ONG de défense des droits de l'Homme et plus particulièrement celles en charge des petites filles, ont eu la mauvaise surprise de voir que l'âge légal du travail des domestiques a été revu à la baisse.

«Contrairement à l'avis du conseil économique et social qui préconisait un âge minimum de 18 ans, il a été décidé de le fixer à 16 ans. Ce qui risque encore une fois de repousser l'adoption du texte par la première chambre», précise un acteur au sein d'une ONG en charge des petites filles.

Il précise que le Maroc étant signataire des conventions internationales sur le travail des enfants est appelé à respecter l'âge légal du travail à savoir les 18 ans révolus. «Entre temps, les petites filles doivent suivre une formation à défaut d'être scolarisées», renchérit un autre acteur associatif à Casablanca.

La crainte quant au retard pris dans l'adoption du texte des ONG est justifiée par le fait que des fillettes sont exploitées à outrance dans les tâches domestiques, tandis que d'autres sont obligées, en milieu rural, de travailler dans des champs et autres besognes agricoles, ajoute le même acteur.

Il faut dire que la question du travail des petites bonnes a été au centre des débats depuis des mois. Le conseil national des droits de l'Homme était saisi du dossier et a émis un avis qui aurait dû servir de base de travail pour le législateur.

Pour le CNDH, «la question de l'abolition effective du travail des enfants, doit être abordée à la lumière de plusieurs paramètres, notamment, les engagements conventionnels du Maroc dans le cadre de la mise en œuvre des conventions 138 et 182 de l'OIT ainsi que la convention relative aux droits de l'enfant, la mise en œuvre des articles 31 et 32 de la constitution».

Le CNDH considère que la nature et les conditions dans lesquelles s'exerce le travail domestique, au moins dans le contexte marocain, sont susceptibles de nuire à la santé, à la sécurité ou à la moralité de l'enfant, au sens du paragraphe (d) de l'article 3 de la convention 182 de l'OIT sur les pires formes de travail des enfants.

Partant de ces éléments juridiques, le CNDH, qui rappelle l'objectif de l'abolition effective du travail des enfants, prévu à l'article 3 de la convention 189, recommande de fixer l'âge minimum d'admission au travail domestique à 18 ans. Une recommandation que le projet de loi adoptée par les Conseillers n'a pas reprise. De même qu'il a fixé le salaire minimum à 1500 Dh par mois, loin du SMIG.

«Même si le texte prévoit des sanctions lourdes à l'encontre des employeurs ne respectant pas les dispositions du projet, il n'en demeure pas moins que ces mêmes dispositions sont en contradiction avec la loi sur l'âge minimum du travail et sur le salaire minimum », ajoute l'acteur associatif casablancais, cité plus haut.

Selon certaines sources, elles seraient entre 60 000 et 80 000 filles âgées de moins de 15 ans exploitées comme petites bonnes. Un chiffre énorme qui en dit long sur le chemin encore à parcourir pour abolir cette pratique.

http://www.lareleve.ma/news10605.html

Le Maroc a accueilli le Forum Mondial des Droits de l'Homme, par Christophe Boutin (etudes-geopolitiques.com)

Publié le 13 janvier 2015 par ERASME

Depuis la Conférence de Vienne sur les droits de l'Homme de 1993, l'ONU a créé le Conseil des droits de l'Homme et permit l'entrée en vigueur de deux conventions internationales et de sept protocoles facultatifs, et cette évolution s'est accompagnée de la création d'instances régionales et nationales et de la multiplication d'organisations non gouvernementales. Pour faire le point et favoriser les échanges, succédant à celle du Brésil de 2013, la seconde édition du Forum Mondial des Droits de l'Homme s'est tenue à Marrakech (Maroc) du 27 au 30 novembre 2014. Venant de 94 pays, plus de 5000 participants représentaient les acteurs mondiaux des droits humains, allant des représentants d'ONG locales aux rapporteurs spéciaux des grandes agences internationales.

Le Forum a ainsi mêlé réseaux associatifs, experts et dirigeants politiques autour des 52 forums thématiques déterminés par son Conseil scientifique. Égalité de sexes et parité (12 forums étaient dédiés aux femmes), droits des jeunes, des migrants et des handicapés, droits à l'éducation ont été quelques-uns des points évoqués. Ils l'ont été très librement, et l'on a su traiter de sujets particulièrement sensibles comme ceux de la peine de mort – le souverain marocain s'en félicitant dans son message adressé aux participants – et de la torture, de la liberté de conscience ou de l'autodétermination des minorités – avec notamment une intervention du secrétaire national aux relations extérieures du Mouvement pour l'Autodétermination de la Kabylie qui a évoqué les problèmes algériens.

Cet esprit d'ouverture et le travail fait en amont par le Conseil National des Droits de l'Homme marocain, n'ont pas empêché certaines associations minoritaires comme l'Association Marocaine des Droits Humains (AMDH) de refuser d'y prendre part, un parti pris d'autant plus regrettable que le royaume a joué la carte du pluralisme et de la liberté d'expression sans chercher à faire de cet événement international la vitrine d'un Maroc idéal.

Certes, depuis le travail de l'Instance Équité et Réconciliation, personne ne peut nier les progrès accomplis par le royaume chérifien en matière de protection des droits de l'homme. À la fin du Forum, la représentante du Secrétaire Général du Conseil de l'Europe déclarait ainsi que le Maroc avait accompli « des avancées notables », quand la Haut-commissaire de l'ONU, Navy Pillay, concluait en mai 2014 une visite à Rabat en évoquant de « grands progrès », se félicitant notamment du fait que la Constitution marocaine « donne la primauté aux conventions internationales ».

Il est vrai que, selon le préambule de cette Constitution, adoptée par référendum le 1er juillet 2011, le Maroc s'engage à « accorder aux conventions internationales (…) la primauté sur le droit interne du pays », comme à « protéger et promouvoir les dispositifs des droits de l'Homme et du droit international humanitaire ». Or le Maroc renforce cette pratique conventionnelle. Il a par exemple ratifié la Convention relative aux droits de l'enfant, deux protocoles facultatifs, souhaite en ratifier un troisième et a créé un Observatoire national des droits de l'enfant pour agir contre la pédophilie et la prostitution. Il souhaite ratifier le protocole facultatif de la Convention internationale contre la torture pour mettre en place un mécanisme national de prévention et, avec le Chili, le Danemark, le Ghana et l'Indonésie, il a lancé en mars 2014 l'initiative mondiale pour la ratification de la Convention contre la torture. Au-delà des instruments internationaux, le Maroc a constitutionnalisé les droits et libertés au titre II de sa constitution de 2011.

Cette dernière, qui criminalise entre autres la pratique de la torture, la détention arbitraire et la disparition forcée, ou garantit les libertés de pensée, d'opinion et d'expression, le fait de manière définitive puisqu'aucune révision ne peut porter sur ces points et que la Cour constitutionnelle les protège d'une éventuelle atteinte du législateur.

Reste que, selon Navy Pillay, plusieurs « protections promises » par le texte constitutionnel « doivent encore se concrétiser ». Mais justement, le Maroc ne s'est pas contenté de déclarer des droits, au contraire de tant de pays, comme par exemple, une Égypte où l'écart est manifestement excessif entre les garanties constitutionnelles offertes et la pratique répressive et judiciaire. En dehors d'un juge constitutionnel que nous avons déjà évoqué, il faut noter en matière de justice l'indépendance accrue de cette dernière comme le fait que le royaume vient d'interdire aux tribunaux militaires de juger des civils.

Le Maroc a aussi constitutionnalisé son Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) dont il n'est pas inutile de noter qu'il est dirigé par un ancien militant condamné autrefois pour son action en la matière, Driss el Yazami. Cet organisme dispose de commissions régionales dont les membres sont majoritairement issus de la société civile, et notamment d'ONG de défense des droits, et qui sont aptes à recevoir et examiner les plaintes et réalisent ensuite des rapports sur les mesures prises. L'Organisation des Nations Unies a pu se féliciter du travail de la commission régionale des provinces du Sahara marocain et de sa collaboration avec ses envoyés. Il est vrai que, contrairement à certains de ses voisins et à de trop nombreux pays de la région, le Maroc n'est pas fermé aux représentants onusiens des droits de l'homme ou aux visites d'ONG internationales, quand bien même certaines montrent-elles certains préjugés persistants à l'encontre du royaume…

Le Maroc a aussi, en une quinzaine d'années, organisé une efficace expérience de justice transitionnelle, fait progresser de manière notable les droits des femmes ou permit que toutes les composantes de l'identité nationale soient mieux respectée. Personne ne nie que sa politique soit perfectible – notamment en matière de traitement des prisonniers ou de lutte contre la corruption – et le Roi Mohammed VI en avait conscience en évoquant, dans son message aux participants du Forum, les «chantiers en cours dans les domaines de la justice, de la presse, de la société civile, de la gouvernance territoriale et de la protection des groupes vulnérables ». Mais la dynamique enclenchée ne faiblit pas, ce qui est loin d'être le lot commun dans la société internationale.

Le souverain marocain rappelait enfin aux participants du Forum la nécessité de la participation active de tous les acteurs à la définition de droits. « Loin d'être l'expression d'une pensée et d'un modèle unique – déclarait-il -, l'universalité doit être la résultante d'une dynamique d'adhésion progressive, par étapes, moyennant une appropriation individuelle et collective, où les traditions nationales et culturelles trouvent naturellement leur place, ni contre ni à côté, mais autour d'un socle de valeurs indérogeables ». L'Afrique par exemple « doit pouvoir enrichir le droit international des droits de l'Homme avec sa culture propre, son histoire et son génie » et ne peut plus rester un objet « d'évaluations extérieures », « simple consommatrice de normes internationales conçues en son absence ». Mais est-on prêt à écouter cette voix différenciée?

http://regards-citoyens-europe.over-blog.com/2015/01/le-maroc-a-accueilli-le-forum-mondial-des-droits-de-l-homme-par-christophe-boutin-etudes-geopolitiques-com.html